

تحديات كبيرة تواجه النمو الممكن في الأسواق الناشئة

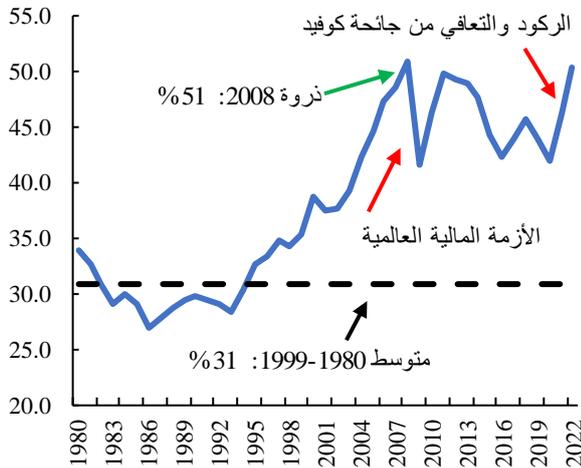
سنقوم بتحليل أربعة عوامل رئيسية من شأنها أن تؤثر على أداء الأسواق الناشئة في المستقبل.

أولاً، من المتوقع أن ينخفض نمو استثمارات رؤوس الأموال في الأسواق الناشئة إلى أقل من متوسط معدلات العقدين الماضيين. كانت الفترات السابقة من النمو الاستثماري القوي مدعومة بالتوسع الائتماني الكبير، وتدفقات رؤوس الأموال، والتحسينات في معدلات التجارة (أسعار الصادرات كنسبة إلى الواردات)، والإصلاحات الرامية إلى تعزيز المناخ الاستثماري. وخلال الفترة من 2000 إلى 2010، بلغ متوسط النمو الاستثماري في الأسواق الناشئة 9.4%، لكنه انخفض بعد ذلك إلى 4.8% خلال الفترة من 2011 إلى 2021. وكان هذا التباطؤ واسع النطاق في جميع مناطق الأسواق الناشئة، وقد تم تفسيره بعوامل تشمل تدهور معدلات التبادل التجاري، وارتفاع مستويات الديون، وتزايد عدم اليقين الاقتصادي والجيوسياسي، وإعادة التوازن في الصين نحو الاستهلاك والابتعاد عن الاستثمار والصادرات. والأهم من ذلك أننا نتوقع أن يستمر هذا الاتجاه. ونظراً للدور الهام الذي يلعبه تراكم رؤوس الأموال في تحقيق النمو، فإن تباطؤ الاستثمار يشير إلى رياح معاكسة كبيرة في السنوات المقبلة.

كانت الأسواق الناشئة محركاً للنمو الاقتصادي العالمي لسنوات عديدة. وقد حققت هذه الأسواق، التي تُعرف بأنها مجموعة البلدان التي تمر بمرحلة تنمية اقتصادية سريعة، نمواً بمعدلات أعلى بثلاث نقاط مئوية من نظيراتها في الاقتصادات المتقدمة لأكثر من عقدين من الزمن. في الواقع، تسارع النمو في الأسواق الناشئة بشكل قوي في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين من معدل متوسط لخمس سنوات يقل عن 4% إلى ذروة بلغت 7.6% في عام 2007. وتحت هذه الأرقام الإجمالية المبهرة، برزت العديد من الأمثلة على أن أي بلد قادر على الحفاظ على وتيرة سريعة للتنمية واللاحق بركب الاقتصادات المتقدمة، إذا تم اتخاذ تدابير مناسبة من خلال السياسات والإصلاحات.

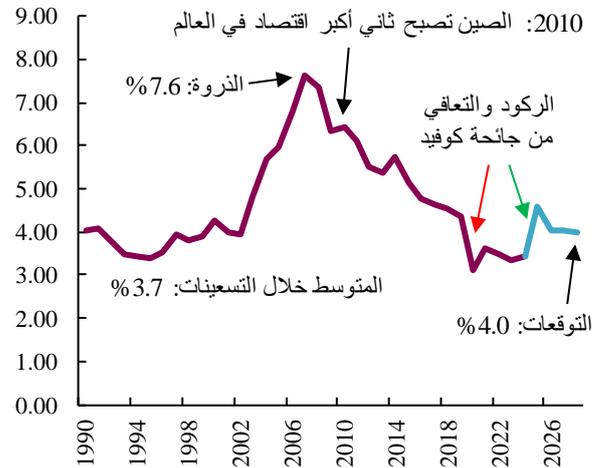
وقد شكّل صعود الاقتصاد الصيني جزءاً مهماً من هذه التطورات الكلية، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. ويتمثل التأثير المباشر في ثقل وزن الصين في الأسواق الناشئة وتحقيقها لمعدلات نمو تقترب من 10% لعدة عقود. أما الجانب غير المباشر، فهو يتمثل في التأثير على الاقتصادات الأخرى من خلال روابط سلسلة التوريد، والطلب على السلع المستوردة، والتأثير المتزايد في تدفقات الاستثمار الدولي.

تجارة السلع كحصة من الناتج المحلي الإجمالي (إجمالي التجارة العالمية، % من الناتج المحلي الإجمالي)



المصادر: البنك الدولي، منظمة التجارة العالمية، قسم الاقتصاد في QNB

نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأسواق الناشئة (%، متوسط متحرك لـ 5 سنوات)



المصادر: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، قسم الاقتصاد في QNB

ثانياً، ظلت التجارة الدولية تاريخياً إحدى ركائز الأداء الاقتصادي العالمي، نظراً لتأثيرها الإيجابي على نمو الناتج والإنتاجية. وقد تعززت عملية التكامل العالمي بفضل اتفاقيات التجارة الإقليمية، والمفاوضات متعددة الأطراف، والإصلاحات التجارية أحادية الجانب. ونتيجة لذلك، وصلت تجارة السلع كحصة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي إلى مستويات غير مسبوقة في عام

ومع ذلك، بدأ الأداء الاستثنائي للأسواق الناشئة يفقد قوته بعد الأزمة المالية العالمية في الفترة 2007-2008، وواجهته لاحقاً تقلبات كبيرة خلال جائحة كوفيد-19 وفي فترة التعافي منها. وتجدر الإشارة إلى أننا نتوقع أن يقترب نمو الأسواق الناشئة من معدلات أكثر اعتدالاً تبلغ حوالي 4% حتى عام 2030. في هذه المقالة،

وأخيراً، من المتوقع أن يستمر التباطؤ واسع النطاق في نمو الإنتاجية في الأسواق الناشئة، مما يضيف عائقاً آخر للنمو الاقتصادي. وفقاً لتقديرات البنك الدولي، نمت الإنتاجية في الأسواق الناشئة بمعدل متوسط بلغ 2.2% في الفترة من 2000 إلى 2010، ثم تباطأت إلى 1.6% في الفترة من 2011 إلى 2021. وسوف يتعزز هذا الاتجاه بشكل أكبر، مع انخفاض متوسط نمو الإنتاجية إلى 1.4% خلال الفترة من 2022 إلى 2030. ويرجع تباطؤ نمو الإنتاجية إلى عوامل مختلفة، بما في ذلك تباطؤ نمو عدد السكان في سن العمل وضعف نمو التحصيل التعليمي، وتضييق فجوة الإنتاجية مع الاقتصادات المتقدمة، مما يعني ضمناً تراجع عملية "اللاحق" بركبها. علاوة على ذلك، فإن قدرة الأسواق الناشئة على الاستفادة من الذكاء الاصطناعي للتصدي لتراجع نمو الإنتاجية أمر غير مؤكد إلى حد كبير .

في المجمل، بعد عقدين من الأداء الاستثنائي، سيستمر النمو في الأسواق الناشئة في الاعتدال في السنوات المقبلة، نظراً للرياح المعاكسة القوية الناجمة عن ضعف الإنتاجية وتراجع نمو الاستثمار، وتباطؤ الاقتصاد الصيني على المدى الطويل، وركود التجارة العالمية. وهذا من شأنه أن يزيد التحديات أمام الإصلاحات الهيكلية التي تحتاج إليها البلدان النامية لمواصلة عملية اللاحق بركب الاقتصادات المتقدمة.

ومع ذلك، تباطأت التجارة خلال العقد الماضي بسبب الاتجاه نحو تراجع العولمة الذي يحد من قدرة التجارة على تقديم دعم إضافي للنمو. وكان تخفيض التعريفات الجمركية محركاً مهماً للتوسع التجاري في السابق، ولكن متوسط التعريفات الجمركية الآن منخفض بالفعل في كل من الاقتصادات المتقدمة والناشئة. بالإضافة إلى ذلك، فإن العوامل الهيكلية، مثل إعادة توازن الاقتصادات نحو الخدمات، ستؤدي بطبيعة الحال إلى تقليل وزن التجارة في الاقتصاد. ومن شأن هذه العملية أن تُضعف دور تجارة السلع كمحرك للنمو في السنوات المقبلة.

ثالثاً، يشهد الاقتصاد الصيني تباطؤاً كبيراً مقارنة بأدائه في العقود السابقة، مما يقلص دوره كمحرك للنمو العالمي. فيعد أربعين عاماً من معدلات النمو المرتفعة التي بلغ متوسطها 9.5% خلال الفترة 1980-2019، من المرجح أن تتخفف هذه الوتيرة إلى أقل من 5% في المتوسط. ويعود هذا التباطؤ إلى العديد من العوامل الهيكلية، بما في ذلك العوامل الديموغرافية المعاكسة، وتراجع نمو الإنتاجية، وارتفاع مستويات الديون، وتباطؤ وتيرة الإصلاحات الهيكلية، والتهدد المتزايد المتمثل في التفتت الجغرافي الاقتصادي. ونظراً لأهمية الاقتصاد الصيني بالنسبة لنمو الأسواق الناشئة من خلال القنوات المباشرة وغير المباشرة، فإن التباطؤ في الصين يشير ضمناً إلى تحديات مهمة في السنوات المقبلة.

فريق QNB الاقتصادي

لويز بينتو

نائب رئيس مساعد - قسم الاقتصاد

+974-4453-4642

*المؤلف المراسل

بيرنابي لوبيز مارتين*

مدير أول - قسم الاقتصاد

+974-4453-4643

إخلاء مسؤولية: تم إعداد المعلومات الواردة في هذه المطبوعة ("المعلومات") من قبل بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق) ("QNB") ويشمل هذا المصطلح فروع وشركاته التابعة. يُعتقد بأن هذه المعلومات قد تم الحصول عليها من مصادر موثوقة، ومع ذلك فإن QNB لا يقدم أي ضمان أو إقرار أو تعهد من أي نوع، سواء كان صريحاً أو ضمناً، فيما يتعلق بدقة المعلومات أو اكتمالها أو موثوقيتها كما لا يتحمل المسؤولية بأي شكل من الأشكال (بما في ذلك ما يتعلق بالتقصير) عن أي أخطاء أو نقصان في المعلومات. يُخلى QNB بشكل صريح عن مسؤوليته عن كافة الضمانات أو قابلية التسويق فيما يتعلق بالمعلومات أو ملاءمتها لغرض معين. يتم توفير بعض الروابط لمواقع إلكترونية خاصة بأطراف ثالثة فقط لراحة القارئ، ولا يُؤيد QNB محتوى هذه المواقع، ولا يعتبر مسؤولاً عنه، ولا يقدم للقارئ أي اعتماد فيما يتعلق بدقة هذه المواقع أو ضوابط الحماية الخاصة بها. ولا يتصرف QNB بصفته مستشاراً مالياً أو خبيراً استشارياً أو وكيلاً فيما يتعلق بالمعلومات ولا يقدم استشارات استثمارية أو قانونية أو ضريبية أو محاسبية. إن المعلومات المقدمة ذات طبيعة عامة، وهي لا تُعتبر نصيحة أو عرضاً أو ترويجاً أو طلباً أو توصية فيما يتعلق بأي معلومات أو منتجات مقدمة في هذه المطبوعة. يتم تقديم هذه المطبوعة فقط على أساس أن المتلقي سيقوم بإجراء تقييم مستقل للمعلومات على مسؤوليته وحده. ولا يجوز الاعتماد عليها لاتخاذ أي قرار استثماري. يوصي QNB المتلقي بالحصول على استشارات استثمارية أو قانونية أو ضريبية أو محاسبية من مستشارين محترفين مستقلين قبل اتخاذ أي قرار استثماري. الآراء الواردة في هذه المطبوعة هي آراء المؤلف كما في تاريخ النشر. وهي لا تعكس بالضرورة آراء QNB الذي يحتفظ بحق تعديل أي معلومات في أي وقت ودون إشعار. لا يتحمل QNB أو مديره أو موظفه أو ممثلوه أو وكلائه أي مسؤولية عن أي خسارة أو إصابة أو أضرار أو نفقات قد تتجم عن أو ترتبط بأي شكل من الأشكال باعتماد أي شخص على المعلومات. يتم توزيع هذه المطبوعة مجاناً ولا يجوز توزيعها أو تعديلها أو نشرها أو إعادة نشرها أو إعادة استخدامها أو بيعها أو نقلها أو إعادة إنتاجها كلياً أو جزئياً دون إذن من QNB. وعلى حد علم QNB، فإن لم يتم مراجعة المعلومات من قبل مصرف قطر المركزي أو هيئة قطر للأسواق المالية أو أي جهة حكومية أو شبه حكومية أو تنظيمية أو استشارية سواء داخل قطر أو خارجها، كما لم يتم QNB بطلب أو تلقي أي موافقة فيما يتعلق بالمعلومات.